الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
16 July 2021
Arabic
Original: English

# تكيف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوم المأذون به لها

## تقرير الأمين العام

## أولا - مقدمة

1 - في قراره 2584 (2021)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في ضوء تزايد مستوى انعدام الأمن والعنف البدني ضد السكان المدنيين في وسط مالي، أن يقدم، في موعد أقصاه 15 تموز/يوليه 2021، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة تكيف القوة والتوصيات المتعلقة بمستويات القوة والحد الأقصى لقوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الأفراد النظاميين، مع تضمين التقرير افتراضات التخطيط والتكاليف المقدرة، واقتراح مراحل النشر وتقديم وصف مفصل وجدول زمني لأشغال البنية التحتية الجديدة اللازمة، ومعلومات عن كيفية توسيع نطاق القدرة الميدانية للبعثة، والكيفية التي سترافق بها البعثة استراتيجية تقودها الحكومة لوسط مالي، وأعرب عن اعتزامه مناقشة مستوى قوة البعثة على أساس ذلك الاقتراح.

## ثانيا - تكيف البعثة

2 - تهدف خطة تكيف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى تمكين البعثة من الوفاء بالأولويات الاستراتيجية المنوطة بها، ولا سيما الأولوية الثانية، فيما يتعلق بمنطقة وسط مالي. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن 2518 (2020)، الذي شدد فيه المجلس على أهمية توفير ما يكفي من القدرات الطبية وغيرها من القدرات الحيوية لعمليات حفظ السلام لتمكينها من الحفاظ على مرونتها وفعاليتها في تنفيذ ولاياتها وتعزيز سلامة وأمن أفراد حفظ السلام وحماية البعثات، خطت البعثة خطوات كبيرة لكي تتكيف مع بيئة التهديدات السريعة التغير والبالغة التعقيد وتصبح أكثر خفة وحركة ومرونة، من خلال وحدات أكثر ملاءمة وقدرات معززة. وتتواصل الجهود في إطار خطة التكيف لتعزيز القدرة على التنقل والمرونة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة والمتزايدة فيما يتعلق بحماية المدنيين. وبدأت فرقة العمل المتنقلة تؤدي عملها وتسعى إلى زيادة وتيرة عملياتها. وعلى الرغم من بعض التحديات المرتبطة





230721 220721 21-09870 (A)



بالقيود التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمة السياسية في مالي، ستُنجز عملية اقتناء وتشييد هامة للبنية التحتية لأغراض تكيف البعثة بحلول أوائل عام 2022، مما من شأنه زيادة تعزيز الوضع الدينامي للبعثة ونطاق عملياتها في وسط مالي.

3 - إلا أن ثغرات كبيرة لا تزال قائمة من حيث المتطلبات المتعلقة بالقدرات التمكينية، ولا سيما الأصول الجوية والطبية، التي تعتبر بالغة الأهمية لضمان قدرة أكبر على تنفيذ عمليات نشر القوات وتعزيز سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم. وبشكل أعم، فإن أوجه النقص في القدرات هذه، التي تحد بشكل كبير من فعالية البعثة في الوفاء بأولوياتها، تشمل وحدات الطائرات العمودية العسكرية المتوسطة للخدمات، ووحدات الطائرات العمودية الهجومية والمسلحة، والأفرقة الجراحية الأمامية، وسرية لقوة الرد السريع، ووحدات الطائرات ثابتة الجانحين للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والمنظومات الجوية غير المأهولة. ويُتوقع نشر بعض من القدرات الطبية وقدرات الطائرات العمودية والقدرات الجوية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع بحلول بداية عام 2022. ومن شأن النشر الجاري لمستشفى من المستوى الثاني في موبتي، فضلا عن النشر المقبل لوحدة طائرات عمودية مسلحة ووحدة طائرات عمودية متوسطة للخدمات مع فريق إجلاء طبي جوي متكامل في أوائل عام 2022، أن يزيد بشكل كبير من قدرة البعثة على توقع التهديدات الموجهة ضد المدنيين والتصدي لها، فضلاً عن قدرتها على توفير الدعم الطبي الموثوق لأفراد حفظ السلام. وبالنظر إلى أن أفراد جميع الوحدات الوافدة الثلاث المذكورة أعلاه ينتمون إلى نفس البلد المساهم بقوات، من المتوقع أن يسفر ذلك عن تحقيق المزيد من قابلية التشغيل البيني والمكاسب في الكفاءة، بما يشمل الجداول الزمنية لإجلاء المصابين. إلا أن الأمانة العامة لا تزال تلتمس تعهدات بشأن التبرع بوحدات طائرات عمودية هجومية ومسلحة تستوفي متطلبات البعثة بالنسبة إلى شمال مالي. وفي ظل بيئة أمنية متزايدة الصعوبة، ثمة حاجة ماسة إلى أصول جوية إضافية لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها. وأكرر دعوتي الدول الأعضاء إلى دعم خطة التكيف عند النظر في تقديم المساهمات وفي ميزانية البعثة، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب إطار العمل من أجل حفظ السلام، وكذلك استلهاما بروح أحكام القرار 2518 (2020) بشأن سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم.

## ثالثا - توسيع نطاق القدرات الميدانية والدعم المقدم إلى استراتيجية تقودها الحكومة من أجل وسط مالي

4 - بالنظر إلى التحديات المتزايدة التعقيد التي تواجهها البعثة، وتزايد مستوى انعدام الأمن والعنف البدني ضد السكان المدنيين في وسط مالي، وبشكل أعم، توسع رقعة التهديد الإرهابي، فإن تعزيز قدرات البعثة من الأفراد النظاميين سيعزز قدرتها على حماية المدنيين في وسط مالي وإيجاد حيز أكبر لتحقيق عملية السلام في الشمال. كما سيمكن البعثة من تعزيز مواقعها في الأماكن النائية في شمال مالي، مثل أغيلهوك وبير، المعرضة بانتظام لخطر الهجمات. ويعد هذا التعزيز شرطا رئيسيا لتوفير دعم مستمر وفعال لتنفيذ ولاية البعثة. وإن نشر قدرات إضافية من شأنه أيضا أن يزيد تعزيز الجهود التي تبذلها البعثة حاليا لتدعيم الدفاع عن القواعد، والتصدي للخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومواصلة تعزيز قدراتها على إجلاء المصابين نظرا للهجمات المعقدة التي شنت مؤخرا ضد قواعدها والهجمات المستمرة ضد الدوريات والقوافل.

5 - وبغية تحقيق الأثر المرجو على أرض الواقع، ولا سيما من حيث تحسين الظروف الأمنية، ينبغي أن تكون الزيادة في القوام المأذون به للبعثة مصحوبة بما يلي: (أ) التزام متزامن وواضح من جانب السلطات المالية بتكثيف جهودها لتحقيق الاستقرار في وسط مالي؛ و (ب) تصميم متجدد من جانب الأطراف في اتفاق السلام والمصالحة على الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة. ولا تقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى تحقيق الاستقرار السياسي في باماكو، لضمان إنجاز عملية الانتقال السياسي بنجاح، التي يتوقع أن تتوج بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بحلول شباط/فبراير 2022. وتظل جهود مكافحة الإفلات من العقاب أساسية أيضًا لوقف العنف في وسط مالي، ويتعين على السلطات القيام بالمزيد لمتابعة تنفيذ التزاماتها في هذا الصدد.

6 - وإن بيئة انعدام الأمن وعدم الاستقرار السائدة في شمال ووسط مالي، والناجمة عن المسائل السياسية ومسائل الحوكمة عميقة الجذور، والتي تتفاقم بفعل زيادة التطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية، تتطلب أكثر من مجرد نشر أفراد نظاميين إضافيين. وثمة حاجة إلى تعزيز جوانب أخرى من الاستجابة المتعددة الأبعاد الصادر بشأنها تكليف من مجلس الأمن. وعلى النحو المبين في تقريري الأخير عن الحالة في مالي (S/2021/519)، ففي غياب رؤية قوية ومتسقة للحكومة ووجود معزز للدولة، لن تكون البعثة في وضع يمكنها من إحداث تغيير مستدام على أرض الواقع. ويظل تعزيز الملكية الوطنية والإرادة السياسية اللازمة أمرين أساسيين لتمكين البعثة من إحراز تقدم. ومن المشجع أن السلطات الانتقالية أعربت عن تصميمها على التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة وتحقيق الاستقرار في وسط مالي واتخذت بعض الخطوات العملية في هذا الصدد.

7 - ومن شأن زيادة تركيز الحكومة على الحالة في وسط مالي وعلى عمليات السلام والعمليات السياسية الأوسع نطاقا أن يعزز الفعالية العامة للبعثة. وبالنسبة إلى وسط مالي، سيتطلب ذلك وجود رؤية واستراتيجية واضحتي المعالم لتحقيق الاستقرار يتولى قيادتهما مواطنو مالي من أجل حماية المدنيين والحد من العنف القبلي، ترتكزان على خطوات محددة لإعادة إرساء وجود الدولة والسلطة الشرعية وتقديم الخدمات الأساسية. وسيلزم أيضا إيجاد آلية حكومية فعالة مكرسة لوسط مالي، تكون مزودة بدعم سياسي رفيع المستوى لضمان التنفيذ. ومن شأن زيادة الأفراد النظاميين والقدرات النظامية أن تؤدي إلى توسيع نطاق عمليات البعثة وقدرتها على التنقل وعلى دعم السلطات في تنفيذ هذه الاستراتيجية. وينبغي أن تقترن بجهود ملموسة إضافية لزيادة قدرات قوات الدفاع والأمن المالية ونشرها وتفعيلها بما يتيح دعم الجهود التي تبذلها مالي وتجنب الاستعاضة عنها، وذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين.

8 - وستكمل الزيادة المقترحة في عدد الأفراد النظاميين خطة تكيف البعثة وتزيد من تعزيز وضع استباقي وقوي يتسم بالمرونة والسرعة، مع تكثيف الجهود الجارية لتعزيز سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم. وفي وسط مالي، سيستعان بالقدرات النظامية الإضافية لتوسيع نطاق عمليات البعثة وقدرتها على التنقل بطريقة متكاملة من خلال مفهوم قواعد العمليات الأمامية. ويتمثل هذا المفهوم، المعمول به حاليًا في البعثة، في وجود قاعدة عمليات مؤقتة متكاملة معززة ومزودة بالمؤن يمكن نشرها من القواعد الرئيسية إلى المناطق ذات الأهمية لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، من أجل حماية المدنيين ودعم استراتيجية لتحقيق الاستقرار يتولى مواطنو مالي قيادتها، مع توفير مستوى أعلى من الحماية لأفراد البعثة مقارنة بقواعد العمليات المؤقتة.

9 - وإن التوسـيع الفعال لنطاق القدرات والأنشـطة المتكاملة سـتكمله زيادة في المشـاركة المجتمعية وتركيز على منع نشـوب النزاعات مع السـكان المحليين في المناطق التي تتنشـأ فيها التوترات. وبالتالي، سـتكون قواعد العمليات الأمامية قادرة على اسـتضـافة الأفرقة المتنقلة التابعة للعناصـر الفنية المدنية ذات الصـلة، مما سـيمكن البعثة من إقامة وجود متكامل في المناطق ذات الأولوية، من أجل تنفيذ الولاية بطريقة شاملة. وسيتعين إنشاء مراكز عمل إضافية، مزودة بقدرات مدنية إضافية، لإتاحة التوعية والتواصل على الصعيد المجتمعي، بما في ذلك من خلال المترجمين الشفويين والمساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي وموظفي التنسيق والأخصائيين في مجال الاتصالات.

10 - وسـيكون نشـر عدد إضـافي من أفراد حفظ سـلام التابعين للبعثة علامة هامة على الدعم الثابت الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى الشعب المالي وتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وبغية ضـمان أن يكون لذلك النشـر أثر حاسـم ومسـتدام على أرض الواقع، ينبغي أن يكون مصـحوبا بجولة جديدة من المشـاورات المكرسـة لوسـط مالي والتي تُعقد مع السـلطات الانتقالية والمجتمعات المحلية بشـأن وضـع الاستراتيجية الشاملة بقيادة سياسية التي طلبها مجلس الأمن. وستهدف تلك المشاورات، في جملة أمور، إلى ضمان الاستفادة الكاملة من المزايا النسبية للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء الآخرين كجزء من الجهود الأوسـع نطاقا التي تبذل لمنع اسـتمرار تدهور الحالة الأمنية. وسـيلزم تنفيذ حملة تواصـل قوية واستباقية للمساعدة في بناء رؤية مشتركة لاستعادة سلطة الدولة وسيادة القانون في وسط مالي وتعبئة القيادة المالية المستدامة وإدارة التوقعات بشأن الجداول الزمنية للنشر.

## رابعا - توصيات بشأن مستويات القوة والحد الأقصى لقوام البعثة من الأفراد النظاميين

11 - تتطلب الزيادة الموصـى بها في مستويي القوات والشرطة في البعثة والحد الأقصـى لقوامها النشـر الإضـافي لما عدده 069 2 فردا إضـافيا من الأفراد النظاميين، من بينهم 730 1 من الأفراد العسـكريين، و 300 من أفراد وحدات الشـرطة المشـكلة، و 39 من أفراد الشـرطة. ويهدف الاقتراح إلى توسـيع نطاق عمليات البعثة وحركتها، بطريقة متكاملة، مع إيلاء مراعاة خاصة لسلامة الأفراد وأمنهم، والقدرات الاستيعابية للبعثة، وضرورة أن يقترن قوام القوات العسكرية والشرطية الإضـافي باستراتيجية لتحقيق الاستقرار في وسط مالي يتولى مواطنو مالي قيادتها من أجل تعزيز التآزر وضمان دوام الأثر.

12 - وبغية ضـمان اسـتمرار اتباع نهج متكامل وإتاحة النشـر الفعال لقوات عسـكرية وشـرطية إضـافية، سيُنشر الموظفون المدنيون الحاليين بشكل مؤقت لدعم العمليات العسكرية والشرطية ذات التوجه الاستباقي، لا سـيما من مكتبي موبتي وباماكو. كما سـيلزم نشـر موظفين فنيين إضـافيين للعمل كمترجمين شـفويين ومسـاعدين لشـؤون الاتصـال المجتمعي وموظفي تنسـيق وأخصـائيين في مجال الاتصـالات. وسـيكون من الضـروري تحقيق زيادة متناسـبة في أفراد الأمن لضـمان مواصـلة تنفيذ بروتوكولات السـلامة والأمن ذات الصلة. وبالمثل، سيلزم توفير المزيد من الموظفين المدنيين الذين يقدمون الدعم لتيسير التخطيط والتنفيذ لعمليات توسـيع المعسـكرات وعمليات النشـر الإضـافية وغيرها من الأعمال، لضـمان توفر قدرات اسـتيعابية كافية وفي الوقت المناسـب دعما للزيادة في عدد الأفراد النظاميين. وسـيتعين إجراء تقييم للموارد الإضـافية اللازمة للتأكد من أن القدرات الداعمة والأمنية تتناسب مع المهام المتوخاة.

## ألف - الأفراد العسكريون

13 - نظرا إلى ضرورة أن يتمتع أفراد القوات الإضافية بالعقلية والتدريب والمعدات اللازمة للعمل بنجاح في بيئة مالي، يُقترح توفير القدرات الإضافية التالية التي يبلغ مجموعها 730 1 من الأفراد العسكريين:

(أ) بغية تعزيز قدرة القوة على إجراء تدخلات مرنة لحماية المدنيين في وسط مالي، يمكن استخدام ثلاث سرايا تابعة لقوة الرد السريع (ما مجموعه 750 فردا)، تكون مجهزة بما يلزم من المركبات المحصنة ضد الألغام ومدعومة بسرية هندسة قتالية (107 أفراد) كقوات للرد وكعناصر رئيسية لتنفيذ مفهوم قواعد العمليات الأمامية، الذي يمثل بديلاً لإقامة معسكرات جديدة ووجود دائم في المناطق ذات الأهمية؛

(ب) نظرا إلى ما ينطوي عليه الأمر من تضاريس كثيرا ما تكون وعرة ومن مسافات كبيرة، فإن الطائرات العمودية ضرورية لعمليات نشر القوات لأغراض الرد على الحالات المستجدة والقيام بعمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي على حد سواء. ويقترح توفير وحدتي طائرات عمودية عسكرية للخدمات، بما يصل إلى ما إجماليه 10 طائرات عمودية (ما مجموعه 260 فردا) لموبتي ودوينتزا، تدعمهما وحدة لدعم الطيران (30 فردا) في دوينتزا، لإتاحة المرونة اللازمة من أجل التصدي للتهديدات الموجهة ضد المدنيين مع السماح في الوقت نفسه باستمرار عمليات الوصول والتواجد الروتينية؛

(ج) بغية تعزيز قدرة البعثة على دعم تفعيل وحدات القوات المسلحة المالية المعاد تشكيلها ورصد تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في إطار عملية فاريير، والقيام في الوقت نفسه بتعزيز مواقع البعثة في شمال مالي، يُقترح توفير سرية تابعة لقوة الرد السريع (200 فرد)، يكون مقرها في كيدال وأغيلهوك، حسب الإمكان؛

(د) في غرب مالي، يمكن تعزيز سرية المشاة القائمة المزودة بمركبات مدرعة للدفاع عن القواعد (60 فردًا) لتلبية الاحتياجات الواردة في البيان الحالي لاحتياجات الوحدات، مما سيعزز سلامة وأمن أفراد حفظ السلام في المواقع المكشوفة، مثل بير وغوندام، والسماح لوحدات المشاة بتخصيص مزيد من الوقت لحماية المدنيين وأداء مهام أخرى؛

(هـ) بغية تعزيز سلامة الأفراد وأمنهم وضمان كفاءة القدرات في مجال إعادة الإمداد، يجب أيضًا النظر في توفير قدرات تهدف إلى التصدي للخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتحقيقا لهذه الغاية، ستستخدم البعثة خمسة أفرقة للتخلص من الذخائر المتفجرة (ما مجموعه 80 فردا) لدعم حرية تنقل قوات فرقة العمل المتنقلة وسرية قتالية إضافية لحماية القوافل (243 فردا) من أجل تعزيز قدرة البعثة على القيام بمهام مرافقة القوافل، من اجل تيسير إمداد وتشغيل جميع المنشآت الرئيسية للبعثة.

## باء - أفراد الشرطة

14 - بالنظر إلى الحاجة أيضا إلى أفراد شرطة إضافيين لإتاحة قدر أكبر من حرية تنقل أفراد البعثة وقوات الأمن الوطني دعما لحماية المدنيين، واستعادة سلطة الدولة ومكافحة الإفلات من العقاب، يُقترح توفير قدرات إضافية يبلغ مجموعها 339 فردا من أفراد الشرطة.

15 – وستُنشر القدرات الإضافية من أفراد شرطة الأمم المتحدة المذكورة أعلاه بما يتماشى مع خطط نشر قوات الأمن المالية، بما يشمل الخفارة المجتمعية والاحتياجات المتوقعة لدعم الشرطة الإقليمية، على النحو التالي:

(أ) بغية تعزيز حماية المدنيين وتكملة العمليات العسكرية، 60 فردًا إضافيًا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة مع قدرات فريق تدخل خاص في دوينتزا وموبتي على السواء (ما مجموعه 120 فردًا)؛

(ب) بغية الاستفادة من تحقيق الاستقرار في إقليم غاو الواقع في شمال جنوب البلد، بما في ذلك في منطقة أنسونغو عموما، ودعم بسط سيادة القانون، 80 فردا إضافيا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة في غاو و 20 فردا في ميناكا (ما مجموعه 100 فرد)؛

(ج) بغية تعزيز التنقل ووتيرة العمليات دعماً لاستعادة سيادة القانون وبسطها، 20 فرداً إضافياً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة في تمبكتو، و 40 في غوندام، و 20 في موبتي (ما مجموعه 80 فرداً)؛

(د) بغية توفير الدعم المباشر لمبادرات الخفارة المجتمعية وإنشاء الشرطة الإقليمية المنصوص عليها في اتفاق السلام، 13 فردا من أفراد الشرطة في كل من تمبكتو وموبتي وغاو (ما مجموعه 39 فردا).

## جيم – الآثار المترتبة على الدعم

16 – بالنظر إلى الحالة الأمنية المعقدة والتحديات التي تعيق توسيع نطاق البنية التحتية القائمة أو تشييد بنية تحتية إضافية، فإن نشر المزيد من الأفراد وعناصر التمكين سيستغرق وقتا ويتطلب قدرا كبيرا من موارد دعم البعثة. وسيستلزم إعادة ترتيب أولويات المشاريع الجارية وتعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية، والملاك الوظيفي، والأصول الجوية، ومعدات المعلومات والتكنولوجيا، والمركبات، وغيرها من المعدات.

17 – ومن دواعي القلق بشكل خاص التحديات المحتملة في حيازة الأراضي، والقيود المفروضة على النقل (لا سيما في شمال مالي)، والحاجة إلى القدرات الهندسية الكافية. وستلزم بنية تحتية إضافية، مثل أماكن إقامة جديدة، وحظائر للطائرات، ومنصات للطائرات العمودية، ومستودعات، وورش عمل، ومنشآت لقسم التكنولوجيا الميدانية، من أجل استيعاب الزيادة في الأفراد النظاميين ودعمهم وتمكينهم، كما سيلزم اتخاذ تدابير للحد من أثر البعثة على البيئة. وسيتطلب ذلك تحركات لوجستية ومشاريع تتصل بالأشغال الأفقية والانتقالية، أي إدخال تحسينات على البنية التحتية القائمة وأعمال تشييد جديدة فيما يتعلق بالدفاع الميداني، وشبكات المياه والصرف الصحي، وشبكة الكهرباء، والمخابئ والآبار، ومخازن الذخيرة، والطرق الداخلية. وستتطلب الزيادة في حجم العمليات والاحتياجات المتعلقة بتنفيذ العمليات الجوية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في موبتي ودوينتزا إنشاء وحدة طيران فرعية جديدة في دوينتزا في شكل منطقة جوية فرعية وتعزيز المنطقة الجوية القائمة في موبتي من خلال إنشاء مركز إقليمي للعمليات الجوية يمارس السيطرة العملياتية على الأصول الجوية في وسط مالي.

18 – وأصبحت عملية النقل إلى شمال مالي معقدة بشكل متزايد وتستغرق وقتًا طويلاً بسبب المخاطر الأمنية وأحوال الطرق. وستلزم زيادة سعة المستودع في كل من كيدال وتمبكتو على التوالي، وستنشأ قيود تتصل بالكميات والوقت بالنسبة إلى المواد الغذائية وغير الغذائية تبعا للمقصد النهائي. وستدعم السرية القتالية الإضافية المقترحة لحماية القوافل عملية الإيصال لتلبية الحاجة المتزايدة إلى الإمدادات.

## خامسا - الجداول الزمنية للتشييد وتشكيل القوات وتكوين وحدات الشرطة

19 - ستتوقف الجداول الزمنية للنشر على تشكيل القوات والقدرات الاستيعابية لتوفير الإقامة لأفراد الوحدات القادمة. ويتوقع من معظم الوحدات أن تنتشر باستخدام معدات التخييم لتوفير الإقامة لقواتها لمدة ستة أشهر على الأقل ريثما يتم الانتهاء من تشييد أماكن الإقامة. وفي حين أنه من المتوقع ألا تطرح حيازة الأراضي لتوسيع معسكر دوينتزا تحديات كبيرة، فإن التوسيع الإضافي لمعسكر موبتي قد يتطلب دعمًا سياسيًا. ويتم النظر في الافتراضات التالية لتقدير الجدول الزمني الهام لعملية التوسيع والتشييد المتعلقة بمعسكر موبتي:

(أ) حيازة الأراضي في موبتي: ثلاثة أشهر؛

(ب) التماس العروض المتعلقة بالأشغال الأفقية والانتقالية: ثلاثة أشهر؛

(ج) الوقت اللازم لتعبئة المقاولين: شهر واحد أو أكثر؛

(د) الأشغال الأفقية والانتقالية: ثلاثة أشهر؛

(هـ) تهيئة البعثة بحيث تكون مستعدة لاستقبال بعض الأفراد الإضافيين في موبتي اعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر 2021، وفقًا للخطط الخاصة بالعنصر العسكري وعنصر الشرطة وفي ضوء العمل الجاري حاليا لدعم خطة تكيف البعثة.

20 - ومراعاة للاحتياجات الملحة فيما يتعلق بحماية المدنيين في وسط مالي واستنادا إلى الوقت الذي يقدر أن تستغرقه تهيئة البعثة بحيث تكون جاهزة لاستيعاب القدرات الجديدة المبينة في هذا التقرير، يتوقع نشر هذه القدرات الجديدة خلال الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2021 (أفراد وحدات الشرطة المشكلة، وأفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة، وسرية المشاة المزودة بمركبات مدرعة للدفاع عن القواعد) وكانون الثاني/يناير 2023 (وحدات دعم المطارات ووحدات الطائرات العمودية المتوسطة للخدمات). وتمثل تلك التقديرات أفضل السيناريوهات، بافتراض أن تخصص الأراضي في موبتي في غضون فترة الثلاثة أشهر المذكورة أعلاه وأن تقدم البلدان المساهمة بقوات على وجه السرعة تعهدات تلبي الاحتياجات الواردة في بيان احتياجات الوحدات الخاص بالبعثة. ويعد تشكيل القوات بالنسبة إلى البعثة أمرًا أكثر تعقيدًا مما هو الحال بالنسبة إلى غيرها من بعثات حفظ السلام لأن تلبية الاحتياجات الواردة في بيان احتياجات الوحدات الخاص بالبعثة، في ضوء الحد من المخاطر الأمنية التي يتعرض لها أفراد حفظ السلام، يجعلها الأكثر صعوبة فيما يتعلق بالمنظومات المضادة للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وغيرها من معدات الوقاية. فالوحدات المسجلة حاليًا في نظام تأهب قدرات حفظ السلام لا تستوفي المتطلبات الخاصة بالبعثة. وإذا قرر مجلس الأمن زيادة القوام المأذون به للبعثة، فإن الأمانة العامة ستعزز جهودها في مجال تشكيل القوات من خلال انخراط هادف لتشجيع البلدان المساهمة بقوات على شراء المعدات اللازمة أو النظر في عمليات النشر المشتركة. كما سيوفر مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2021 في سول فرصة لتعبئة الدول الأعضاء بشأن المتطلبات الخاصة بالبعثة ولتشجيع تقديم التعهدات لسد الثغرات في القدرات.

## سادسا - ملاحظات

21 - في عام 2019، أضـــاف مجلس الأمن أولوية اســـتراتيجية ثانية إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دون النظر في تخصيص موارد إضافية للبعثة. وعززت خطة التكيف بشكل كبير اتسام وضع البعثة بالاستباقية والقوة والمرونة وخفة الحركة. بيد أنه في ضوء عدم إحراز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق السـلام واسـتراتيجية وطنية لتحقيق الاسـتقرار في وسـط مالي، تفاقم انعدام الأمن في الوقت الذي تقوم فيه الجماعات المتطرفة بتوسيع نطاق عملياتها ليشمل مناطق في جنوب مالي.

22 - واســـتنادا إلى هذه الخلفية، أرحب باعتزام مجلس الأمن إعادة النظر في القوام المأذون به للبعثة. فمن شـأن زيادة عدد الأفراد النظاميين أن تؤدي إلى تعزيز قدرة البعثة على حماية المدنيين في وسـط مالي، وتعزيز سـلامة أفراد حفظ السـلام وأمنهم، والمسـاعدة في تحسـين الأداء العام. وينبغي أن تكون هذه الزيادة مصحوبة برؤية واستراتيجية واضحتي المعالم لتحقيق الاستقرار يتولى قيادتهما مواطنو مالي من أجل حماية المدنيين. وتمشـــيا مع الالتزامات المشـــتركة بموجب مبادرة العمل من أجل حفظ الســـلام، فإنني أعول على الدعم السياسي الثابت الذي يقدمه مجلس الأمن والتزام الدول الأعضاء بضمان تنظيم البعثة على نحو ملائم وتزويدها بالموارد الكافية للمسـاعدة في التصـدي لتزايد مسـتوى انعدام الأمن والعنف البدني ضـد السـكان المدنيين في وسط مالي.